الرياض

الخميس 8 محرم 1426هـ - 17 فبراير 2005م - العدد 13387

من كواليس القطاع الخاص

مبررات عدم سعودة «الليموزين» عذر أقبح من ذنب

من ضمن الأساسيات التي تدعم الاقتصاد الوطني وتسعى في توفير حركة السيولة النقدية داخل المملكة وبالتالي مواجهة التحديات الاقتصادية القائمة التي يمر بها المواطن هي قرار السعودة، ولهذا القرار أهمية بالغة ترجع الى أسباب كثيرة أهمها بداية توفير الوظائف للسعوديين والحد من البطالة التي أصبحت هاجس المواطنين الذين يبحثون عن سبل العيش، فقضية السعودة تعتبر إحدى القضايا المهمة التي تفتح المجال للمواطن السعودي بالحصول على وظيفة بدلاً من الوافد مما يضع حداً لخروج السيولة النقدية من البلاد في ظل الانتعاش الاقتصادي التي تمر بها المملكة، فالاجانب عند حصولهم على رواتبهم الشهرية من كفلائهم أو من جهة عملهم يقومون باستقطاع جزء كبير من المبلغ إن لم يكن كامل المبلغ وإرساله عن طريق الحوالة النقدية بإحدى البنوك المحلية إلى بلاده ناهيك عن العدد الكبير للمقيمين الأجانب بالمملكة الذي وصل عددهم أكثر من أربعة ملايين أجنبي رغم أقدمية هذه الاحصائية. وفي اعتقادي أن النسبة أكبر من ذلك وبالتالي الحجم الهائل من مجموع تلك المبالغ المرسلة إلى خارج البلاد ستؤثر سلبياً على اقتصاد المملكة، خاصة موظفي القطاع الخاص الذي قلما تجد فيه موظفاً سعودياً فلقد أصبحت قرارات السعودة بالفترة الأخيرة مجرد حبر على ورق رغم قرار سيدي سمو ولي العهد - حفظه الله - بسعودة سائقي الأجرة على مراحل وفي فترة زمنية محددة الأمر الذي فتح أبواب الأمل للكثير من المواطنين لحصولهم على وظيفة توفر لهم سبل العيش بأمان، ولكن هل القرار طُبق فعلاً أم لا؟! بالرغم من أنني لا زلت أشاهد حتى اليوم وبكثرة وجود سيارات الأجرة بالشوارع بشكل يفوق الخيال بقيادة السائقين الأجانب من جنسيات مختلفة. فأين التطبيق الفعلي للقرار؟ مع العلم أن المهلة الزمنية المحددة قد أوشكت على الانتهاء وكبرى الشركات المختصة بسيارات الأجرة تماطل بحجة أن السائق السعودي سيسبب لها خسارة فادحة للشركة وهذا عذر أقبح من ذنب، فلو قامت تلك الشركات بدراسة الجدوى الاقتصادية لهذا الموضوع عن كثب وعرضه على استشاريين اقتصاديين في الفترة الزمنية التي أصدر فيها القرار السامي الكريم لوجدت حلاً شافياً سيقوم بإذن الله بتحقيق الربح للشركة، وفي اعتقادي أن الدمج بين تلك الشركات سيساهم بشكل فعال في الحد من الخسائر وإعطاء قوة للشركة بزيادة رأس المال عن طريق هذا الدمج.

ومن هذا المنطلق ستكون خطوة سعودة سائقي الأجرة بشكل تام بداية لخطوة ايجابية كبيرة ستؤثر بلاشك على محاور الاقتصاد الوطني وتخفيف وطأة البطالة التي تندرج من ضمن أسبابها انتشار الجريمة وتعاطي المخدرات والعياذ بالله، وتصوروا حجم تلك المبالغ النقدية المحولة من قبل الأجانب إلى بلادهم والتي تُقدر مجموعها بمليارات الريالات هي أولى باقتصاد بلادنا، ولكن لا يسعني الحديث فقط عن السعودة في نطاق سائقي الأجرة فحسب بل يجب أن تكون بمفهوم أوسع وتشمل جميع المجالات التي من ضمنها مكاتب وكلاء السفر والسياحة التي قلما تجد فيها الموظفين السعوديين، حيث اذكر أنني قمت بزيارة عدة وكالات للسفر والسياحة لإجراء حجوزات الطيران وتفاجأت بالكم الهائل من الأجانب الموظفين وفي كبرى تلك الوكالات، فالمواطن السعودي أولى وأحق بهذه الوظيفة من الأجنبي وهذا لا خلاف فيه في ظل تطبيق قرار السعودة بشكل صارم وبآلية دقيقة وستكون النتيجة بلاشك ايجابية من حيث تخفيف حدة البطالة بشكل ملحوظ وملموس وزيادة قدرة انتعاش الاقتصاد الوطني بتوفير حجم السيولة النقدية وتداولها داخل البلاد.

ماجد بن محمد الحماد